

## اقتصاد

## مقال

## الاقتصاد اللبناني: إختلالات وتحديات

يعاني لبنان من أزمة اقتصادية خانقة، حيث ترتفع مؤشرات البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة. وزاد من حدتها تراجع المساعدات الخارجية وارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومات المتعاقبة الى حلول تقليدية اهمها زيادة الضرائب على المواطنين. الاقتصاد اللبناني عرضة لعدد من الصدمات على المستويين المحلي والخارجي. وتلخص المشاكل التي يعاني منها والاستحقاقات المترتبة عليه في ضعف هيكل الانتاج، وعجز الموازنة وميزان المدفوعات، وارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي، فضلا عن مشكلتي الفقر والبطالة. وهذا يتطلب من صانعي السياسات تعزيز دور الاستثمار المحلي والاجنبي، والبحث عن اسواق جديدة للمنتجات اللبنانية وتنوع مصادر الدخل. وهو يعاني بشكل واضح وجلي من تداعيات الازمات التي تحدث دوليا واقليميا ومحليا. بالتالي فهو محاط بعدد من التداعيات والازمات التي تؤثر فيه بشكل كبير. يمكن تلخيص اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني في الاتي:

- اقتصاد ريعي غير منتج، يعتمد فقط على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، والفوائد المصرفية.
- ارتفاع عجز الموازنة العامة.
- ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي الى نحو 90 مليار دولار.
- معدلات البطالة وصلت الى حدود 30%.
- ارتفاع معدلات الضرائب وخصوصا الضرائب غير المباشرة.
- انخفاض حجم المساعدات الخارجية، ما دفع الحكومة الى اللجوء الى مؤتمر سيدر.
- انخفاض عائدات ايرادات القطاع السياحي بسبب الغياب التام للخليجين.
- ارتفاع خدمة ايواء اللاجئين السوريين، حيث تقدر تكاليف استضافتهم بنحو 7 مليارات دولار.
- وجود فساد له اثر مالي كبير. هناك العديد من قضايا الفساد التي ظهرت على السطح، وكان لها اثر كبير على صديقة لبنان. وتفاوتت تلك القضايا ما بين اساءة استعمال السلطة، وهدر المال العام، ووساطة ومحسوبة، والاخلال بالواجبات الوظيفية، والاحتلال واستغلال الوظيفة والتزوير.
- على الرغم من تلك المصاعب التي يعاني منها الاقتصاد، يمكن القول ان لبنان لا يزال يتمتع حتى الان بالاستقرار الامني، ويحافظ على نوع من الاستقرار الاقتصادي. لكنه سيواجه تحديات مقبلة تتمثل في محاور عدة، منها:
- 1- حل مشكلتي البطالة والفقر المنتشرين في المجتمع اللبناني بشكل كبير جدا، بسبب تدني مستوى المداخيل او الاجور، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وعدم قدرة الاقتصاد على التوظيف بسبب صغر حجمه.
- 2- العمل على حل مشكلة العجز في الموازنة.
- 3- السعي الى خفض العجز في ميزان المدفوعات.
- 4- ايجاد مصادر مداخيل اخرى، وعدم الاتكال فقط على المساعدات الخارجية، وعلى تحويلات العاملين في الخارج، واستمرار الاعتماد على الضرائب كمصدر للدخل.
- في ظل الوضع الراهن، يمكن القول ان الحكومات المتعاقبة وحتى المقبلة غير قادرة بسياساتها الى الان على التعامل مع المشاكل الاقتصادية التي تواجهها. وهي تلجأ الى فرض المزيد من الضرائب على الشعب بهدف زيادة ايراداتها، وذلك من دون البحث عن حلول جديدة مبتكرة، ولا توجد لديها سياسات اقتصادية واجتماعية مستقلة وجديدة للتعامل مع المشاكل التي تواجهها.
- الكل ينتظر دراسة ماكينزي وما اذا كانت ستؤدي الى النتيجة المطلوبة منها.

عصام شلهوب

بالبلد. لم نسمع مرة واحدة عن خلاف بين مرجع سياسي وآخر على طريقة توفير فرص عمل، او على نزاع حول زيادة نسبة النمو في البلد، او على بناء ادارة مستقلة او قضاء مستقل. الخلاف الذي يدور بينهم هو على مسألة الحصص، وكلمة حصة مذلة للشعب. هذه الكلمة غير موجودة في قاموس الدول المتحضرة. اقول ذلك لاؤكد انه ليس المهم ان نضع دراسة اقتصادية من شركة معينة، فمكاتب الخبراء تعج بالدارسات. كلمة حق تقال، لم نكن في حاجة الى شركة ماكينزي لوضع دراسة تعطي فيها مخارج اقتصادية تحدثنا عنها منذ مطلع التسعينات.

■ هل تكليف شركة ماكينزي جاء لتلميع صورة لبنان دوليا تمهيدا لمؤتمر سيدر؟  
□ هو للقول بأن لبنان لا يستعين بالمجتمع الدولي بهدف الحصول على ماله، بل يعتمد ايضا على مصادر معارفه وخبراته. اعود واؤكد اننا لم نكن في حاجة الى خبرات الخارج في ما لو عرفنا كيف ندير مواردنا المالية الداخلية منذ عام 1993 ولم نفرط بها، وبرزها الودائع المصرفية. جرى التفريط بهذه الموارد عبر اجراءات من المصرف المركزي من خلال اغراء المصارف بفوائد مرتفعة بهدف الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة او بالدولار لمصلحة مالية الدولة، وانفاقها من دون اعادة اموال الناس. كانت الدولة منذ مطلع التسعينات وحتى اليوم، المنافسة الاولى للقطاع الخاص على المورد المالي المتاح. دور الدولة عندنا هو تماما عكس ادوار الدول في العالم. لقد وصلنا الى نقطة تنمى فيها ان تبقى الدولة على الحياد وان لا تدير شؤوننا بهذه الطريقة. اذا الموضوع في لبنان لا يتعلق لا بالقوانين ولا بالدراسات المكلفة، على الرغم من ان هناك بعض القوانين الضريبية التي تحتاج الى تعديلات وتطوير. لقد تم التفريط بالمورد المالي الموجود وارتفعت قيمة الدين الى نحو 90 مليار ◀

دراسة ماكينزي محاولة لتغيير مسار الاقتصاد اللبناني  
يشوعي: فرطنا بمرادنا المالية لتمويل خزينة منهاره

عرفنا كيف ندير مواردنا المالية الداخلية منذ عام 1993 ولم نفرط بها". ويعتبر "ان قرارا داخليا تكميلا او تنفيذيا يجب ان يرافق هذه الدراسات، والا فمضى ذلك انها ستبقى حبرا على ورق كما كل الدراسات السابقة".

■ ما هي ايجابيات دراسة ماكينزي وسلباتها المتعلقة بالواقع الاقتصادي للبنان؟

□ تكمن الايجابية في انها دراسة كغيرها من الدراسات التي تناولت الوضع الاقتصادي في لبنان منذ اوائل التسعينات لغاية اليوم. فشركة باكتل وضعت دراسة يفوق حجمها حجم دراسة ماكينزي باضعاف، وتناولت وقتها مشاريع البنى التحتية وسبل النهوض بلبنان بعد 15 سنة من الحرب. ورأينا كيف اخذت كل هذه الدراسات في الاعتبار من خلال قرارات الحكومات المتعاقبة. لقد استطاعت هذه الحكومات منذ اوائل التسعينات حتى اليوم ان تنهض بالاقتصاد، او ان تبني بلدا او ان توفر فرص عمل، وان تكون للدولة مالية عامة سليمة. البلد يزخر بموارد مالية مهمة جدا مقارنة بعدد سكانه - في حدود 175 مليار دولار ودائع موجودة في المصارف مقومة بالدولار- وهي نسبة عالية جدا. لكن ويا للأسف، كل الدراسات لم تؤخذ في الاعتبار. من الناحية السلبية، لا اعتقد ان دراسة ماكينزي ستكون مميزة وهي ستلقى مصير سابقتها.

■ السبب الى مَ تردده؟  
□ الى الذهنية التي تحكم اهل السلطة. فهذه السلطة لا تختلف في ما بينها على مشاريع تخدم الناس او على برامج تنهض

رسمت خطة شركة ماكينزي للاستشارات معالم رؤية شاملة للبنان لتغيير مسار اقتصاده الريعي الى اقتصاد منتج، وهي تعتبر تكملة لمؤتمر سيدر ومن شروطه. تهدف الخطة الى وضع هوية اقتصادية للدولة اللبنانية، وتحديد القطاعات التي يملك لبنان فيها قيمة تفضيلية، لتتمكن الدولة من وضع خطة لكل قطاع لاحقا. وهذه عملية تستلزم ستة اشهر



الدكتور ايلي يشوعي.

” لبنان لم يعد بلدا للمستثمرين الجديين “

تزرع مكاتب الدولة اللبنانية بالعديد من الخطط التي لم يتم وضعها قيد التنفيذ. منها مثلا خطة شركة باكتل وخطة شركة بوز اند كومباني في العام 2010 التي يبدو ان جزءا كبيرا من خطة ماكينزي سيعيد انتاج اقتراحاتها، وخطة شركة مونيور التي اعدت في العام 2000، ناهيك بالدراسات التي عمل عليها خبراء واقتصاديون لبنانيون. هناك ايضا خطة "نهوض لبنان" التي انجزتها في العام 2007 مجموعة من الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين، ودراسة مجلس الانماء والاعمار في العام 2003، وغيرها من الدراسات التي انجزت سابقا. الخبير الاقتصادي الدكتور ايلي يشوعي يقول لـ"الامن العام" حيا ذلك "اننا لم نكن في حاجة الى خبرات الخارج في ما لو

## صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحسين الأمن وتطوير الإدارة.



□ من خلال قرارين تاريخيين:

- 1- دعوة القطاع الخاص الى تسلم قطاعات الخدمات العامة في لبنان، استثمارا وادارة وتحديثا ومعرفة لحساب الدولة التي يجب ان تحتفظ بالملكية ولها الحق في المراقبة ووضع التعريفات.
- 2- اعتماد اللامركزية الادارية لانها كفيلة بمحاربة التهرب الضريبي.

■ الا يمكن ان يشكل تشريع الحشيشة حلا ثالثا؟

□ طرحت هذا الموضوع منذ سنتين، لكن لم يؤخذ على محمل الجد. ميزت وقتها بين انواع الحشيشة. هناك المضر منها والمفيد. اذا احسن استعمال هذه النبتة يمكنها ان تكون مفيدة طبييا واستشفائيا، اضافة الى انه يمكن استخراج بعض الزيوت منها. يمكن اعتماد طريق شراء المحصول من المزارعين عبر شراء محصول التبغ، فاما ان تبغعه الى الخارج او تقوم بتصنيعه بواسطة اصحاب الاختصاص المحليين والاستعانة باختصاصيين من الخارج. عبر هذه الطريقة نمنع التجاوزات، ونحد من استغلال التجار الكبار للمزارعين الصغار، ونضع انفسنا في منأى عن العقوبات الدولية في حال لم تتم السيطرة الكاملة على الانتاج وطرق التهريب. اعتقد ان سلسلة تطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخروج الدولة من الخدمات العامة والبنى التحتية ادارة وتمويلا مع اللامركزية المالية والادارية، هي التي يمكن ان تحل العجز المالي وليس قطاع الحشيشة الذي اعتبره موردا كأي مورد ضريبي آخر.

■ اليس الاعتماد على ماكينزي تفريط بقدرة الدولة على ادارة شأنها الاقتصادي؟ □ انتهى عهد عزة النفس. انه المال ثم المال، ونحن لم نلتزم الآية التي تقول لا تعبدوا ربين: الله والمال. نحن نطبق هذه الآية من خلال عبادة المال.

ع.ش.

### دراسة ماكينزي ليست مميزة وستلقى مصير سابقاتها

### كل الدراسات السابقة جرى خنقها ودفنها

به هذه الثقافة هو الدعوة الى المؤتمرات وطلب المساعدة لتمويل البنى التحتية. جاء مؤتمر سيدر الاخير ضمن هذا الاطار. فما تقوم به هذه الثقافة هي الاستدانة على حساب المواطن. انهم يلعبون بمصير المواطن واولاده، حتى وصلنا الى ما نحن عليه اليوم من دين عام سيتخطى قريبا الـ 90 مليار دولار. هم المستفيدون والمواطن مطالب بالدين. لقد خرج لبنان بعد 15 سنة من الحرب بـ 0,8 مليار دولار دين عام، اي 800 مليون دولار. بعد 25 سنة من السلم الاهلي يترتب كل هذا الدين. انه امر مخيف خصوصا وان المواطن يعيش الحرمان على كل الصعيد: الصحة العامة، التعليم، مردود الاستثمارات، كلفة الاقتراض وغيرها من القضايا. من خلال منبر "الامن العام" اطرح السؤال: هل كتب على الفقير في لبنان ان يظل فقيرا وان يزداد فقرا وان لا ينعم بالبحوثة؟ لم يعد لبنان بلد المستثمرين الجديين. الدستور يقول بضرورة المبادرة وهو يتولى حمايتها. فاين هي الحماية للمبادرات الفردية للناس، وكيف تتم هذه المبادرة؟ انهم يعرضون المبادرات الفردية للافلاس عبر منع السيولة عنهم من اجل تمويل خزينة منهاره.

■ اذا كيف يمكن كسر الحلقة التي تتحدث عنها؟

◀ دولار. هذا الدين لم يساعد الاقتصاد على النمو وزيادة الانتاج حتى تتحسن واردات الخزينة. اموال الدين ثمينة جدا ولا يمكن التفريط بها. انه دين وليس مالا خاصا، انه مال المواطنين. لذلك كان من الواجب على اصحاب العلاقة من مصرفيين ومسؤولين رسميين المحافظة على هذه الاموال. انه امانة موجودة لديهم يجب اعادتها عندما يحين استحقاقها. الدولة لا تقوم برد المال. فعند كل استحقاق يقوم البعض بوضع هندسات مالية تستفيد منها المصارف وتغذي الدولة ماليتها وتقوم بالتفريط بها بعد ذلك، من دون ان تتخلص من دولار واحد من مديونيتها. عبثا القيام بتكليف العالم كله باجراء دراسات، اذا لم يكن القرار الداخلي تكميليا او تنفيذيا لهذه الدراسات. معنى ذلك انها ستبقى حبرا على ورق كما كل الدراسات السابقة.

■ استعانت ماكينزي بخبراء لبنانيين لوضع دراستها، لماذا قد تكون دراسة ماكينزي مميزة عن بقية الدراسات السابقة التي وضعها اللبنانيون انفسهم؟

□ كما قلت، انا لست متحمسا لأي دراسات تجريها مؤسسات دولية، لانها ليست هي المهمة. المهم في الموضوع هو النهج المتبع في الداخل وثقافة الحكم وطبيعة الحكم وقراراته داخليا، هي التي تثمن المعطى الاقتصادي او كميته. علما ان كل الدراسات السابقة تم خنقها ودفنها.

■ ما هي المخارج الصحيحة والمفيدة للوضع القائم؟

□ هناك حلقة منذ اوائل التسعينات تدور فيها ثقافة الحكم البعيدة من الفضيلة، وهي ملتصقة بالحصص والصفقات. فالبنك المركزي يفعل كل شيء ما عدا تطبيق اسس السياسة النقدية، واملك كل المعلومات التي تثبت ما اقله. لذا علينا كسر هذه الحلقة التي لم تساعد على بناء البلد ولا الاقتصاد. كل ما قامت